بتاريخ: 27 ابريل 2022 العدد: 675 المصدر: جريدة الوطن (2022-4-20)

الحكومة: مجموعة وزارية متخصصة لوضع خطة تعافي من تداعيات الأزمة العالمية

أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء أنه جرى تكليف مجموعة اقتصادية متخصصة من الوزراء، للعمل على وضع خطة للتعافي والخروج من آثار هذه الأزمة العالمية، عبر حزمة من الإجراءات المحفزة للاستثمارات الأجنبية، والمحلية، وذلك تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بالمضي قدماً في هذه الملفات.

وأعلن الدكتور مصطفى مدبولي، خلال اجتماع الحكومة اليوم، أنه من المقرر عقد مؤتمر صحفي عقب إجازة عيد الفطر، لإعلان تفاصيل »وثيقة سياسة ملكية الدولة«، كاستراتيجية قومية تستهدف توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص، لافتاً إلى أن الفترة الحالية تشهد تلقي ملاحظات الوزارات المختلفة بشأن هذه الاستراتيجية.

رابط الخبر

الرأي

- يتناول الخبر قرارين مهمين لما لهما من علاقة بالأداء الاقتصادي ومشاكله الحالية؛ فالقرار الأول خاص بوثيقة سياسة ملكية الدولة، أما القرار الثاني فيتناول تكليف مجموعة اقتصادية متخصصة من الوزراء للعمل على وضع خطة للتعافي والخروج من آثار الأزمة العالمية.
- وكلا القرارين يسير في الاتجاه الصحيح من حيث أهميتهما؛ فتحديد الحدود الفاصلة لدور الدولة في الاستثمار من المطالب الملحة من الجميع حتى تنتهي مزاحمة الدولة للقطاع الخاص، فهي المسئولة بشكل كبير عن إحجام الاستثمار المصري قبل الأجنبي لعدم القدرة على التنبؤ بربحيته أو استدامته، وكذلك التخطيط للخروج من الأزمة بالتأكيد جيد لأن هذا ما يجب أن تفعله الدول الجادة في التفاعل مع الأزمات.
- ولكن من الهام جدا أن يكون التوجه في الحالتين بالشكل السليم الذي يؤدي إلى النتائج الإيجابية المستهدفة ولا يصل إلى نتائج سلبية عكس المطلوب بسبب أسلوب تناول الموضوع. ومن هنا نطرح مجموعة من الأسئلة كالآتي:

- فيما يخص القرار الأول:

1- ما المقصود تحديدا بالقطاع العام؟ حيث يوجد نوعان للقطاع العام: القطاع العام التقليدي التابع لوزارة قطاع الأعمال، والقطاع العام الجديد في صورة استثمارات الجيش والجهات الأمنية المختلفة في كل المجالات، ولا ينطبق عليه القوانين والإجراءات التي تتحكم في استثمارات القطاع الخاص محليا وخارجيا، وهذا يخلق بيئة عمل لا تتحقق فيها العدالة والتنافسية الصحية. وبالتالي من الهام التحديد.

2- أيضا ما المقصود بمفهوم الأمن القومي؟ فهناك حاجة ملحة لتعريف المقصود بمفهوم الأمن القومي لأنه أحد العناصر الحاكمة في تحديد ما تنوي الدولة التخارج منه أو البقاء فيه من قطاعات ومدى السماح للقطاع الخاص بالدخول، فالتوسع في تعريف مفهوم الأمن

القومي قد يكون من نتائجه دخول الدولة استثمارا في مجالات يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها بسهولة.

3- لماذا الدخول في تفاصيل دقيقة في مجموعات السلع المسموح للقطاع الخاص الاستثمار فيها أو التي تصر الدولة على الاستمرار فيها؟ فالتفاصيل تفتح تساؤلات مرتبطة بجدية الدولة في السماح بدخول القطاع الخاص في الاستثمار من الأساس، وقد يكون لذلك أثر سلبي غير مقصود يؤدي إلى إحجام المستثمر المحلي والأجنبي بشكل كامل عن القطاع كله.

4- ألم يكن من الأفضل أن يكون هناك قرار قصير بدلا من الوثيقة التفصيلية يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في جميع القطاعات، وتقوم الدولة بالاستثمار في القطاعات التي يحجم عنها القطاع الخاص بسبب التكلفة أو ارتفاع المخاطر؟ فيكون هناك قرار أو إعلان واضح عن فتح كل المجالات للقطاع الخاص وتيسير إجراءات ذلك، مع فتح مجال لمشاريع بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في مجالات البنية التحتية، على أن تكون هناك مساهمة من الدولة بالأرض وهي أقل تكلفة ممكنة على الدولة خصوصا في الظروف الحالية.

- أما فيما يخص القرار الثاني، فإن مجموعة الوزراء المطلوب منهم وضع الخطة العاجلة هم نفس الوزراء المسئولين عن الأداء الاقتصادي في الفترة السابقة والحالية، والذي شابه (بالرغم من الجهود) الكثير من العوار وسياسات اقتصادية لم تؤدِ إلى النجاح المطلوب. فهل سيكون من السهل لنفس الأفراد التفكير خارج الصندوق حتى نصل إلى حلول حقيقية للمشاكل أم سيسيطر على الأمور نفس الفكر؟ نتمنى أن يكون السيناريو الأول.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© 2022 ECES المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.